اختبار العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الاقتصاد المصري

د.رمضان السيد أحمد معن * د.نشوى محمد عبدربه **

(*)**د. رمضان السيد أحمد معن:** استاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة طنطا وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والاقتصاد المعرفي وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة.

(**)**د. نشوى محمد عبدربه:** مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة طنطا ولها اهتمامات بحثية بقضايا الطاقة والنمو والتنمية. الاقتصادية والسياحة وسعر الصرف والاقتصاد الإسلامي والدعم وميزان المدفوعات والبطالة.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الاقتصاد المصري، ولتحقيق هذا الهدف، تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك، والسببية لجرانجر على بيانات نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨. وتشير النتائج الاحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة عند مستوياتها، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة. وأنها تتجه إلى التوازن في الأجل الطويل وبين اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية سالبة طويلة الأجل أحادية الاتجاه، تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة. وأن معامل اوكن يقدر بـ -٠,٦٤. أى أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ١% يؤدي إلى حدوث انخفاض في البطالة بـ ٠.٦٤%.

Abstract

The study aims to analyze and measure the relationship between gross domestic product growth and unemployment in the Egyptian economy.For this purpose, co- integration and Granger causality tests are employed on the gross domestic product growth and unemployment data in the Egyptian economy during the period 1980-2018. Statistical results indicate the unit root test indicates that the time series of the variables under study are stable at their levels, and the application of the joint integration test confirmed that the variables are integrated. And it tends to balance in the long term. And while testing the causality of a Grager, there is a negative long-term causal relationship in one direction, going from the gross domestic product to unemployment. The Okun coefficients estimated at -0.64, meaning that a 1% increase in economic growth leads to a decrease in unemployment of 64, 0%.

مقدمة:

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوء وابرز سمات الازمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، اذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف انحاء العالم (Sadiku, et al., 2015.). تمثل البطالة في الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والقابلين له عند مستويات الاجر السائدة ولا يجدون فرصة عمل، ويمثل عدم كفاية رأس المال سبباً رئيسياً في وجود البطالة في الدول النامية، اما في الدول المتقدمة، فإن التقدم التكنولوجي يمثل هذا السبب (Soylu, et al., 2018).

يمثل الحد من البطالة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع أهم أولويات الدول المتقدمة والنامية. فهما هدفين رئيسين من أهداف السياسة الاقتصادية، يقاس النمو الاقتصادي، وهو مؤشر على رفاهية أي دولة، بالناتج المحلي الإجمالي ويتم تعريفه على أنه الزيادة في الكمية والنوعية في السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. إذا اعتبرنا أن هناك العديد من الدول ذات الأحجام الاقتصادية المختلفة في جميع أنحاء العالم، يمكننا أن نرى أن بعض هذه البلدان غنية جدًا، والبعض الاخر فقير جدًا. بعض هذه الدول تنمو بسرعة كبيرة، ولكن بعض الدول إما أن تكون بطيئة للغاية أو لا تنمو على الإطلاق. لهذا السبب، أصبح البحث عن أسباب هذه الاختلافات في النمو بين البلدان ودراسة مفهوم النمو الاقتصادي محور الاهتمام العديد من الدراسات (Soylu, et al., 2018).

وتشير الادبيات الاقتصادية الى وجود ارتباط كبير بين النمو الاقتصادي والبطالة، وذلك من خلال قانون اوكنOkun's law الذي يفترض أن البطالة ترتبط عكسيا بالنمو، فإن أى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ستؤدي بالضرورة إلى تخفيض معدلات البطالة، إلا أن هذا التحليل لا ينطبق على كل الدول، فهو يرتكز على طبيعة النمو الاقتصادي ونوع البطالة السائدة. فمعدلات النمو المرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى أيدي عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل، وبينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فرص عمل جديدة تقل عن المستوى الطبيعي. وهذا الامر يعتبر طبيعياً في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير معدل البطالة، ولكن ما يقلل من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو الاقتصادي ونسب البطالة،

فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة معينة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بنفس النسبة (الحاروني، ٢٠١٨). كما أن الدراسات القياسية للعلاقة ما بين النمو والبطالة لا تشير الى وجود اتحاد عام وموحد، كما لا يمكن ايجاد علاقة ذات اتجاه واحد بين النمو والبطالة (كحلاوى،٢٠١٠-Ozel, et al., 2013).

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨.

أولا: الإطار العام للدراسة.

أهمية الدراسة:

نالت دراسة هذه العلاقة اهتماماً كبيراً من الاقتصاديين سعياً للوصول إلى تحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة باستخدام الاساليب القياسية من أجل توجيه السياسة الاقتصادية وتخطيط القوى العاملة من حيث سياسات التعليم والتدريب لعلاج مشكلة البطالة التي تمثل أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاد المصري.

هدف الدراسة:

تحليل العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وتحديد طبيعة وقوة واتجاه العلاقة في الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٨/٢٠١٩. وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للعلاقة والدراسات السابقة والنموذج القياسي المتبع. وينبثق عن ذلك أهداف فرعية تشمل التالي:

١- تحليل أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في الأجلين القصير والطويل.
٢- تحديد قوة ونوع العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.
٣- التأكيد على العلاقة العكسية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.
٤- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.
٥- تحديد مدى مرونة البطالة بالنسبة لنمو الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين القصير والطويل.

فروض الدراسة:

يقوم هذا البحث على فرض رئيسي هو:

"يوجد علاقة سببية ذات دلالة احصائية طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في الاقتصاد المصري".

منهج الدراسة:

يستند هذا البحث في منهجيته على استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب القياسي، حيث تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي في استعراض تطورات نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في الاقتصاد المصري، وذلك من خلال مراجعة وتحليل التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي المصري. في حين تم الاعتماد على الاسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة وبيان اتجاهها وقوتها وذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك. واختبار ديكى – فوللر. لاختبار استقرارية بيانات متغيرات الدراسة. وبعد التأكد من كون متغيرات العلاقة متكاملة من الدرجة نفسها، سيتم تطبيق منهج جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration للتأكيد علي جود علاقة توازنيه قصيرة وطويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الاجمالي على البطالة. واخيراً، سيتم اختبار اتجاه السببية Granger Causality Test بين المتغيرين لتحديد اتجاه السببية بينهما.

خطة الدراسة: ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث إلى جانب الإطار العام للبحث:

المبحث الأول: الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

المبحث الثانى: اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في مصر خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين نمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة في مجال العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

تضمنت الادبيات الاقتصادية من البحوث والدراسات التي تناولت طبيعة العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، سواء على مستوى الاقتصاديات المتقدمة أو النامية، والتي تختلف من حيث المتغيرات المستخدمة وأسلوب التحليل الاحصائي المستخدم والفترة الزمنية للدراسة، مما ينعكس على نتائج تلك الدراسات وأهميتها. فالدراسات القياسية تبين وجود علاقة سببية حسب مفهوم جرانجر غير أن التحليل النظرى لا يؤكد دائما هذه العلاقة، نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل فى السياسات الاقتصادية. وأخيراً يتم الاشارة إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

ويتم تقسيم الدراسات إلى قسمين:

أولاً: الدراسات التى تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (انطباق قانون اوكن).

١-**دراسة (Soylu, et al., 2018)**: تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في دول أوروبا الشرقية للفترة ١٩٩٢-٢٠١٤من خلال تحليل قانون اوكن. وتم تطبيق اختبارات جذر الوحدة، وطريقة المربعات الصغرى OLS واختبارات التكامل المشترك Johansen على التوالي. أظهرت النتائج أن سلسلة النمو الاقتصادي والبطالة مستقرة عند الفرق الأول، وهناك التكامل المشترك بين البطالة والنمو، وأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ سيترتب عليه انخفاض معدل البطالة بنسبة ٠.٠٠٨٪.

٢-**دراسة (Abdellah, 2018)**: استهدفت التحقق من وجود علاقة اوكن في الجزائر للفترة ١٩٨٩-٢٠١٥. وقد تم استخدام نموذج ARDL لتحديد التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لنمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في الجزائر. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين التغيرات في البطالة والنمو الاقتصادي، وأن زيادة فى الناتج المحلي الإجمالي قدرها ١ ٪ تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة ٠.٧٨ ٪ في الأجل الطويل.

٣-**دراسة (جبار، طالب وآخرون ،٢٠١٨)**: حاولت الدراسة اختبار سريان قانون اوكن في الاقتصاد الامريكي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤. وتوصلت من خلال اجراء اختبار التغير الهيكلى او اختبار استقرار المعلمة فى قانون اوكن إلى سريان القانون في الولايات المتحدة الامريكية حيث أن معلمة اوكن ذات اشارة سالبة ويمكن استخدامها للتنبؤ بالسياسة الاقتصادية المتعلقة بالنمو والبطالة فى الاقتصاد الأمريكي.

٤-**دراسة (دحمانى، رضا وآخرون، ٢٠١٨)**: تناولت الدراسة موضوع البطالة والنمو الاقتصادي فى الجزائر للفترة ١٩٩١ -٢٠١٥ من خلال تسليط الضوء على هذين المتغيرين باستخدام مجموعة من الاساليب القياسية لتحديد العلاقة بينهما وتحليل مدى ملاءمة قانون اوكن للاقتصاد الجزائرى. توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بينهما وأن معامل الارتباط يدل على قوة حساسية معدل البطالة للتغيرات التي تحدث على مستوى معدلات النمو فى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع تفسير اوكن للعلاقة السببية بين المتغيرين.

٥-**دراسة (Mojica& Tatlonghari, 2017)**: استهدفت التحقق من صحة قانون أوكن في الفلبين باستخدام بيانات سلسلة زمنية في الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤. باستخدام ثلاث نماذج (gap model), (first difference model) and (ARDL mocel) تظهر النتائج أن معاملات Okun القائمة على (gap model) تتسق مع التوقعات النظرية للعلاقة سلبية. بينما أشارت

نتائج معامل Okun وفقاً لنموذج first difference) model) بأنها ليست فقط غير مهمه ولكن أيضاً لا تتوافق مع التوقعات النظرية للعلاقة سلبية. بينما أشار النموذج الديناميكي (ARDL) إلى أن المستوى الحالي للبطالة يتأثر بشكل كبير بمستوى البطالة السابق، ومعدل مشاركة القوى العاملة في الماضي والحاضر، ودرجة الانفتاح التجاري. هناك أيضًا دليل على وجود علاقات توازن طويلة الأجل في النماذج الثلاثة بناءً على اختبارات التكامل المشترك.

٦-**دراسة (شهيناز و آخرون،٢٠١٦):** هدفت الى قياس أثر كل من النمو الاقتصادى والتضخم والنمو السكانى و رأس المال على معدلات البطالة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٢ وباستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في الأجل الطويل، ووجود علاقة بين البطالة ومعدل النمو السكاني، إلا أن معدل التضخم لم تكن له اي علاقة ذات دلالة احصائية مع معدل البطالة.

٧-**دراسة (Palombi, et al., 2015):** تناولت اختبار وجود علاقة قانون Okun بين مناطق المملكة المتحدة من خلال قياس التأثيرات المحتملة لحركات الناتج المحلي الإجمالي المحلي على معدل البطالة الإقليمي، وتم تطبيق نموذج Okun على ١٢٨ منطقة بالمملكة المتحدة باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠٠٩. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التوسعات في الإنتاج الإقليمي (تقلص الناتج الإقليمي على التوالي) وانخفاض البطالة الإقليمية (زيادة البطالة الإقليمية على التوالي). علاوة على ذلك فإن تأثير التوسع في الناتج المحلي الإجمالي على البطالة أقل في القيمة المطلقة من تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، قد يكون لصدمات الناتج المحلي الإجمالي الإيجابية والسلبية تأثير محدود ولكنه مهم على معدل البطالة، بحيث يكون هناك "تأثيرات قانون Okun" في المدى قصير الأجل.

٨-**دراسة (نجاة، ٢٠١٥):** حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين معدلات النمو والبطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤ بالاعتماد على المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة واستخدام التكامل المشترك لتقدير قانون اوكن وتوصلت إلى معنوية العلاقة وأن معامل اوكن وصل الى ٠,٢١%، مما يعنى أن زيادة النمو بـ ١% يؤدى إلى تخفيض معدلات البطالة بـ٠,٢١%.

٩-**دراسة (Nikolli, 2014)**: تحرت العلاقة بين معدل البطالة السنوي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي السنوي لألبانيا خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠١٢. وتوصلت الدراسة من خلال استخدام أسلوب الانحدار البسيط إلى أن انخفاض معدل البطالة (المتغير المستقل) بنسبة ١% يترتب عليه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) بنسبة ١.١١%، كما أظهرت النتائج عدم استقرار العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة وذلك بسبب الوضع في ألبانيا، كونها اقتصاد انتقالي، والأزمات التي بدأت في عام ٢٠٠٨ وما زالت مستمرة وكذلك التغيير في الحكومة التي أثرت على اقتصاد ألبانيا بشكل عام.

١٠- **دراسة (Khaliq, et al., 2014)**: اختبرت العلاقة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تسع دول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، سوريا، تونس) خلال الفترة١٩٩٤-٢٠١٠ باستخدام منهجية اختبارات جذر الوحدة وEGLS المجمعة (Cross-section). نجد أن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي على معدل البطالة، وأن زيادة النمو الاقتصادي بنسبة ١٪ ستخفض معدل البطالة بنسبة ٠.١٦٪، وأن الزيادة فى معدل نمو السكان بنسبة ١٪ ستؤدى الى زيادة معدل البطالة بنسبة ٠.٣٧٪.

١١- **دراسة (صباح، وآخرون، ٢٠١٤)**: استهدفت تحليل طبيعة العلاقة التى تربط معدلات البطالة بالنمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ وباستخدام التكامل المشترك توصلت الدراسة إلى أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الاولى وأن هناك علاقة قوية بين النمو والبطالة حيث معامل التحديد R^2=0.91 وأن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ ١% يؤدي إلى تخفيض البطالة بـ٠,٦٧%.

١٢- **دراسة (Ozel, et al., 2013)**: بحثت في بيانات النمو الاقتصادي والإنتاجية والبطالة لسبع دول صناعية خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١١). بالإضافة الى تحليل فترتين فرعيتين (٢٠٠٠-٢٠٠٧) و(٢٠٠٨-٢٠١١) حيث تم تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن متغيرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي لها تأثيرات كبيرة وقوية على الحد من البطالة في فترة ما قبل الأزمة (خلال فترة التوسع الاقتصادي)، فإن تأثير الإنتاجية يصبح ضئيلاً وصغيرًا بعد الأزمة في حين استمر تأثير النمو الاقتصادي على البطالة. كما أوضحت الدراسة أن الركود المالي يؤثر على أسواق العمل ومرونة أوكن خلال دورة العمل. لقد وجدوا أن القطاعات والفترات

عالية الاستدانة مرتبطة بزيادة مرونة التوظيف إلى الناتج أثناء الأزمات المصرفية وهذا يفسر ملاحظة مرونة أوكن المرتفعة خلال فترات الركود المالي.

١٣- **دراسة (بهدى، عيسى ،٢٠١٢):** حاولت الدراسة قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٦-٢٠١١ من خلال معرفة مدى التحقق من انطباق قانون اوكن. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

١٤- **دراسة (Hutengs & Stadtmann, 2012):** قامت باختبار معاملات Okun لخمسة مجموعات عمرية مختلفة في العديد من دول الاتحاد الأوروبي وذلك باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة لجميع الفئات العمرية، خلال الفترة ١٩٨٣-٢٠١١وتوصلت باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) إلى أن المعاملات غير متجانسة تمامًا عبر البلدان حيث وجد أن العلاقة بين تقلبات دورة العمل ومعدل البطالة هي الأقوى بالنسبة لأصغر مجموعة كما وضحت النتائج تطور معامل Okun عبر مجموعات عمرية مختلفة لكل بلد. حيث يتضاءل المعامل بوضوح مع تقدم العمر في جميع البلدان. ولوحظ أقوى انخفاض في معامل أوكن في المرحلة العمرية (١٥-٢٤ سنة). يشير هذا إلى أن الشباب هم الأكثر تعرضًا للخطر بالفعل خلال فترات الركود الاقتصادي، ولكنهم سيستفيدون أيضًا أكثر من غيرهم من الانتعاش الاقتصادي، وهذا يعنى أن معاملات Okun تختلف باختلاف الأعمار.

١٥- **دراسة (Tiryaki& Ozkan, 2011):** هدفت إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في تركيا. وذلك باستخدام نموذج (VAR) واختبارات السببية، خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠. وتظهر نتائج الاختبار أن استجابة البطالة لصدمة الناتج المحلي الإجمالي (GDPGAP) تعتبر ذات دلالة إحصائية وسلبية في البداية وبعد سنة تصبح إيجابية. تشير هذه النتيجة إلى أن العمالة لا تقل بقدر انخفاض الإنتاج في بداية الانكماش في الدورة لمدة عام تقريبًا. يمكن أن تكون هذه الاستجابة نتيجة لفقاعة التوظيف في ذروة التوسع وسيكون من المكلف للغاية تخفيض فرص العمل للشركات عندما يكون هناك انخفاض مفاجئ في إجمالي الطلب. وأوضحت اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من فجوة الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة.

١٦- **دراسة (الباجورى، ٢٠١١):** هدفت الدراسة إلى بيان أثر النمو الاقتصادي على البطالة فى مصر من خلال التعرف على طبيعة العلاقة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك خلال الفتره ١٩٩٠-٢٠١٠ وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سالب معنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على البطالة، وقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للبطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي -٠,٥ مما يعني أن زيادة النمو الاقتصادي بـ ١% يؤدى إلى تخفيض البطالة بواقع ٠,٥%.

١٧- **دراسة (Noor, et al., 2007):** بحثت في العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة ١٩٧٠- ٢٠٠٤. وتوصلت نتائج اختبارات السببية إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل البطالة ونمو الناتج. حيث يؤدي انخفاض معدل البطالة إلى زيادة النمو الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، فإن أي زيادة في الأنشطة الاقتصادية (النمو الاقتصادي) ستؤدي إلى زيادة فرص العمل، وبالتالي تنخفض البطالة. كما أكدت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة سلبية بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

١٨- **دراسة (المحميد، ٢٠٠٧):** تهدف الدراسة إلى قياس معدل البطالة والتحقق من وجود قانون اوكن في الاقتصاد السعودي وذلك خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٥. وأظهرت نتائج الدراسة توافق قانون اوكن على بيانات المملكة العربية السعودية حيث أن العلاقة بين التغير في معدل البطالة والتغير فى الناتج تساوى -٠,٥% وأن المعدل الطبيعي للبطالة في المملكة يقدر بحوالى ٤,٥%، هو معدل البطالة فى حالة التوظيف الكامل، وأن البطالة وإن وجدت فإنها لأسباب احتكاكية أو هيكلية فقط.

١٩- **دراسة (Zagler, 2003):** قامت بتحليل العلاقة للنمو الاقتصادي والبطالة في دول (فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة). وذلك باستخدام Vector Error Correction Models and Johansen Cointegration Test خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٠. وتوصلت الدراسة إلى أن البطالة والنمو الاقتصادي مترابطان، ويرتبط النمو الاقتصادي والبطالة ارتباطًا إيجابيًا في الأجل الطويل، كما اقترحته النظريات الاقتصادية الحديثة بشأن النمو والبطالة، ولكن في خلاف مع قانون أوكن. بينما في المدى القصير، تشير الزيادة في معدل البطالة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. لذلك تظل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على المدى القصير متوافقة مع قانون أوكون، يتماشى معامل أوكن مع التقديرات السابقة لجميع

البلدان باستثناء المملكة المتحدة، قد يرجع ذلك كما أوضحت الدراسة إلى أن سوق العمل في المملكة المتحدة أكثر مرونة في استيعاب الصدمات العابرة الضارة من أسواق العمل في الدول الأخرى محل الدراسة.

ثانيا: الدراسات التى تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة (عدم انطباق قانون اوكن).

١-**دراسة (رابح، وآخرون، ٢٠١٧):** تناولت تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥. وباستخدام نموذج VAR توصلت إلى عدم استقرارية معدلات البطالة وأن هناك علاقة موجبة طويلة الأجل تربط المتغيرين ومن ثم عدم انطباق قانون اوكن على الدراسة.

٢-**دراسة (عبد الهادي، عبد الكريم، ٢٠١٧):** ركزت على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤. وقامت باختبار قانون أوكن في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة العلاقة بين التغير في الناتج المحلي والتغير في معدل البطالة، وذلك باستخدام نموذج (VAR) واختبارات السببية واختبارات التوزيع الطبيعي للأخطاء. وتوصلت الدراسة الى عدم انطباق قانون أوكن على الاقتصاد الجزائري.

٣-**دراسة (بن جدو، ٢٠١٧):** استهدفت قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ باستخدام منهج التكامل المشترك فى اطار نموذج ARDL. وتوصلت الدراسة إلى غياب التكامل المشترك في العلاقة مما يعني أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة كانت غير كافية لتخفيض معدلات البطالة.

٤-**دراسة (مراد، مصطفى، ٢٠١٦):** قامت بتقدير معامل أوكن واختبار معنويته على بعض دول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٣. باستخدام نماذج الانحدار، الأثر الثابت، الأثر العشوائي بالاعتماد على تقنيات نماذج Panel Data. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة، أى عدم صلاحية قانون أوكن في هذه الدول.

٥-**دراسة (Sadiku, et al., 2015):** استهدفت تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في تطبيق قانون أوكن. لتحليل فعالية Okun، في الأجل القصير والطويل. خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢. استنادًا إلى منهجية VAR واختبار Granger للسببية. والنتائج التجريبية لمنهجية VAR لا تؤكد وجود صلة عكسية بين

معدل البطالة والنمو الاقتصادي، كما يقترح Okun'sLaw، وأوضحت نتائج السببية أنه لا يوجد علاقة سببية بين هذين المتغيرين، حيث أن تغيير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يؤدي إلى تغيير في معدل البطالة والعكس بالعكس.

٦-**دراسة (صباح، وآخرون ،٢٠١٤):** تهدف الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة اوكن من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١ وباستخدام التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى عدم وجود توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين، وهذا يؤكد صحة غياب علاقة اوكن ومنه لا يمكن اجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا يتطلب وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

٧-**دراسة (محمد، وآخرون، ٢٠١٤):** تحاول هذه الدراسة قياس العلاقة بين النمو والبطالة فى الاقتصاد العراقي باستخدام قانون اوكن خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠١٠. توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين النمو والبطالة ضعيفة ولم تكن متزامنة وهى بذلك تعكس عدم انطباق قانون اوكن فى العراق ذلك لأن البطالة في الاقتصاد العراقي هى ليست دورية وإنما بطالة هيكلية أو احتكاكية.

٨-**دراسة (ادريوش، ٢٠١٣):** هدفت إلى دراسة ما إذا كانت علاقة اوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١١. وتوصلت باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ ECM إلى أن المعدلان يسيران في نفس الاتجاه اى عدم انطباق قانون اوكن على الاقتصاد الجزائري.

٩-**دراسة (Kreishan, 2011):** سعت إلى تحديد العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن من خلال تطبيق قانون أوكون. باستخدام بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨، واستخدمت الدراسة اختبار ديكي فولر" (ADF) لجذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك، لتحديد العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي. وتوصلت النتائج أنه لا يمكن تأكيد قانون أوكن في الأردن. وبالتالي، يمكن الإشارة إلى أن انخفاض النمو الاقتصادي لا يفسر مشكلة البطالة في الأردن.

ويخلص الباحثين من استعراض الدراسات السابقة إلى ما يلي:

١- أنه يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين وهى كالتالى:

أ- دراسات تبين العلاقة العكسية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة وهو ما يتوافق مع قانون اوكن. على سبيل المثال دراسات (Soylu, et al., 2018)، (Abdellah, 2018)، (دحمانى، رضا وآخرون ، ٢٠١٨).

ب- دراسات تبين العلاقة الطردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالى ومعدل البطالة وهو ما لا يتوافق مع قانون اوكن. على سبيل المثال دراسات (رابح، وآخرون، ٢٠١٧)، (مراد، مصطفى، ٢٠١٦)، (Sadiku, et al., 2015).

٢- إن معظم الدراسات السابقة وخاصة الأجنبية اتفقت مع الدراسة الحالية في استخدام تحليل التكامل المشترك واختبار السببية لدراسة العلاقة بين هذين المتغيرين.

٣- أجمعت معظم نتائج الدراسات السابقة وخاصة الاجنبية على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين هذين المتغيرين.

٤- تأتى أهمية الدراسة الحالية، نظرا لعدم وجود دراسات كافية بالتطبيق على الاقتصاد المصرى وان هذه العلاقة بحاجة الى المزيد من البحث والدراسة.

المبحث الثانى: اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالى والبطالة فى مصر خلال فترة الدراسة.

أولاً: تطور نمو الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد المصري.

حقق الاقتصاد المصري نمواً في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ١١,٨% في عام ١٩٨٢/١٩٨١ نتيجة لزيادة أسعار البترول العالمية وما ترتب عليه من زيادة قيمة الصادرات البترولية بالإضافة إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج وعوائد قناة السويس والسياحة. وفي أعقاب تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي استطاع الناتج ان يسترد عافيته فى عام ١٩٩٥/٩٤ ليصل الى ٦% فى عام ١٩٩٨/٩٧ بعد ان وصل إلى ٤,٢% فى المتوسط فى عام ١٩٩٢/٩١ ويعزي ذلك إلى حفز الدولة للاستثمارات الخاصة من خلال زيادة الانفاق على مشروعات البينة التحتية والمرافق.

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ فقد انخفض من ٣,٢% الى ٣.١% مقارنة بالمحقق فى العام السابق، ويرجع ذلك إلى التوقعات السلبية بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الدولي بسبب الركود الاقتصادي ولظروف الحرب على العراق بالإضافة إلى تراجع معدل النمو في صافى الضرائب غير المباشرة والذى بلغ ١,٥% خلال السنة المالية ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ مقابل ٣% خلال السنة الماضية.

وواصل معدل النمو الاقتصادي تصاعده خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث أرتفع الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي ليصل الى ٧٦١,٤ مليار جنيه، بمعدل نمو ٧,٢ % وجاء التحسن المطرد فى معدل النمو مدعوما بزيادة الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وكذا النمو الملحوظ في الصادرات البترولية وغير البترولية، خاصة من السلع تامة الصنع والمواد الخام. هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لاستمرار البنك المركزى في تنفيذ خطته الخاصة بتطوير الجهاز المصرفي، فضلاً عن الآثار الإيجابية للإصلاحات الضريبية والجمركية، والثقة في كفاءة أداء سوق الصرف الأجنبي، والعمل على تدعيم المرافق الاساسية. وقد كان لذلك أكبر الأثر في تشجيع الاستثمار المحلي، وجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل صافى تلك التدفقات إلى ١٣,٢ مليار دولار مقابل ١١,١ مليار دولار خلال السنة السابقة ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

كما أظهر الاقتصاد المصري تعافيا نسبياً في أدائه خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى ليحقق ٢,٢% مقابل ١,٩% خلال ٢٠١١/٢٠١٠ولكن تأثر النشاط الاقتصادي سلباً بالأحداث السياسية التي شهدتها السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ وظل معدل الاداء الاقتصادي تقريباً عند مستواه فى العام السابق، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٢,١% خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال السنة المالية السابقة. (اعداد متفرقة من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى).

شكل (١) يوضح تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

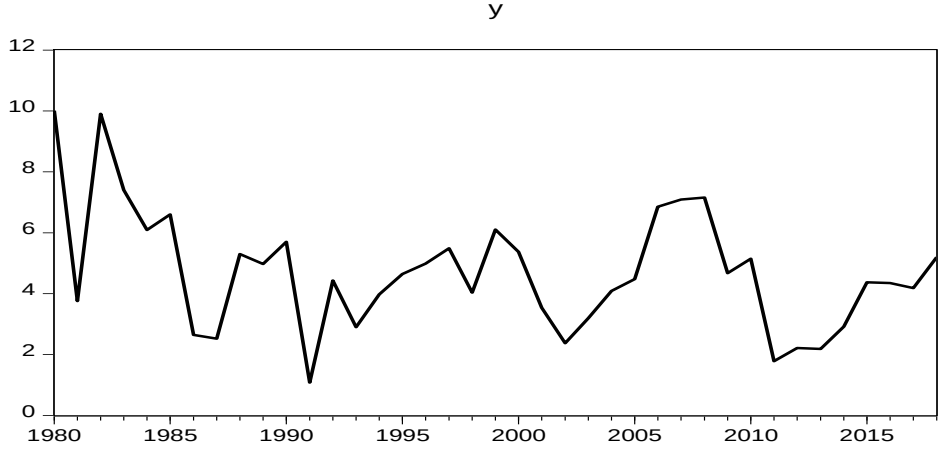

اعداد الباحثان بواسطة برنامج Eviews 10

- **تطور معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة:**

شهدت السياسة الاقتصادية فى مصر منذ ١٩٧٤ تحولاً عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي وحقق الاقتصاد المصري معدلات نمو مرتفعة متأثراً بعوامل إيجابية من أهمها ارتفاع أسعار البترول وإيرادات قناة السويس وقطاع السياحة. وقد تزامن هذا مع تزايد أعداد المصريين العاملين بالخارج وتزايد تحويلاتهم. وفي النصف الثانى من ثمانينات القرن الماضي تقلصت قدرة الدولة على الانفاق، وبدأت تتخلى تدريجياً عن سياسة تعيين الخريجين، وفى الوقت الذى تراجعت فيه ايرادات البترول والسياحة وتراجع الطلب على العمالة وعودة الكثير، فضلاً عن تدهور القطاع الزراعى سجلت معدلات البطالة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ متوسط ٥,٤% (محمد وآخرون ،٢٠١٤) حيث وصلت معدلات البطلة فى عام ١٩٨٢ الى ٥,٦%.

وشهدت فترة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى من بداية التسعينات تزايدا كمياً ونوعياً لمعدلات البطالة، وأصبحت البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري حيث بدأت تتزايد بشكل سريع إلى أن وصلت إلى ١١,٣% عام ١٩٩٤. وفي الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦ بلغت معدلات البطالة ١٠,٦% فى المتوسط ثم انخفضت لتصل الى ٩% خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ ثم ارتفعت الى ١٢% فى عام ٢٠١١. ونتيجة للظروف السياسية في بعض الدول مثل ليبيا والعراق وتونس واليمن إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبى ارتفعت معدلات البطالة إلى أن وصلت إلى ١٣,٤% فى عام ٢٠١٣ ثم انخفضت الى ١٢% فى عام ٢٠١٦.

شكل (٢) يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

اعداد الباحثان بواسطة برنامج Eviews 10

- **اسباب ظهور البطالة فى مصر:**

يتصف سوق العمل فى مصر بوجود تشوهات هيكلية نتيجة لعدم وجود ربط بين النمو الاقتصادي وعرض العمل من ناحية، والطلب على العمل من ناحية أخرى مما أدى إلى التزايد الكبير في معدلات البطالة، وأصبحت مشكلة لمتخذى القرار وللمجتمع عموما.

١- سياسة الدولة (اتجاه التشغيل والتوظيف):

يرجع انتشار البطالة إلى لجوء كثير من الدول النامية الالتزام بتعيين الخريجين فى القطاعات المختلفة من الاقتصاد وخاصة الخدمية مما ترتب على ذلك ظهور البطالة المقنعة التى تتسم بتشغيل أعداد كبيرة من الخريجين فى وظائف تقترب انتاجيتهم فيها إلى الصفر وقد تصل إلى أن تصبح سالبة.

٢- سياسة التعليم وضعف قدرتها على التوافق مع متطلبات سوق العمل:

يتجه التعليم إلى زيادة أعداد الخريجين من الكليات النظرية بالمقارنة بالكليات التي يحتاج سوق العمل إلى خريجيها مما يؤدي الاختلال الذى ينتج عن عدم توازن السياسة التعليمية مع متطلبات النمو الاقتصادي إلى نشوء البطالة. كما أن جودة التعليم في المراحل المختلفة في حاجة إلى الزيادة، كما يجب الربط بين سوق العمل ونوعية ومستوى كفاءة الخريجين.

٣- برنامج الاصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي:

قد نجح برنامج الاصلاح الاقتصادى فى تحقيق أهدافه من حيث تحقيق التوازن الداخلى والخارجى فى جانبه النقدى والمالى ولكن دون احداث التوازن الحقيقى الذى يحتاج إلى اصلاح الاختلالات الهيكلية ولذا ظلت هناك بعض المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد حيث تولد عن ذلك التكلفة الاجتماعية الناتجة عن سياسات الاصلاح وتزايد الدين العام الداخلى وظهور الركود المقترن بالتضخم نتيجة للإجراءات الانكماشية وازدادت اعداد البطالة وخاصة القادمين الجدد الى سوق العمل (خليفة ،٢٠٠٦).

٤- أداء القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً فى توفير عوامل نشوء البطالة، ويعتمد فى التوظيف على اختيار الكفاءة والاقل أجراً وتشير البيانات الى وجود فجوة بين الادخار والاستثمار فى الاقتصاد المصري مما أثر بدرجة كبيرة على قدرة الاقتصاد على زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة (وردة، ٢٠١٤).

- **النظريات الحديثة للبطالة:**
- من النظريات الحديثة المفسرة للبطالة نجد منحنى فيليبس الذى يفسر العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وقانون اوكن الذى يبين العلاقة العكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادى ونظرية البحث عن العمل ونظرية تجزئة سوق العمل ونظرية الاجور الكفؤة ونظرية اختلال سوق العمل.

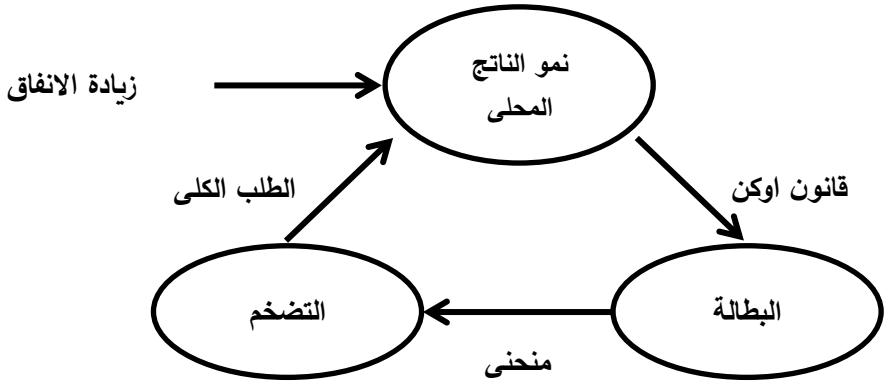

وسوف تقتصر الدراسة على قانون اوكن المفسر للعلاقة بين النمو الاقتصادى ومعدل البطالة (العلاقة بين سوق السلع وسوق العمل) من خلال وصف العلاقة بين التحركات قصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالى والتغيرات فى معدل البطالة، حيث يرى اوكن أن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرين، وأن زيادة الانفاق الحكومى على سبيل المثال تؤدى إلى زيادة الناتج ومن ثم إلى تراجع معدلات البطالة والتى تؤدى إلى التغير فى الاتجاه المعاكس للناتج المحلى الاجمالى (مجلح ،٢٠١٦).

- **كيف تؤثر نمو الانتاجية على العمالة:**

قد شغل هذا السؤال فكر الاقتصاديين حيث أن زيادة الانتاجية من خلال تحسن نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات واجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإدارى والدعم الحكومى والمؤسسى. وتتجه أغلب الجهود فى العالم نحو زيادة انتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتى تؤدى الى خفض فرص العمل وبالتالى تصبح عملية التوفيق بينهما عملية معقدة، حيث لا يمكن تجاهل حقيقة ان نمو الانتاجية تقود الى فقد فرص عمل فى ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال اقل فى الانتاج.

وتقود فى نفس الوقت مكاسب الانتاجية الى توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وخدمات تقود الى التوسع فى الاسواق وتوفير فرص عمل اضافية، وهذا يعنى بأن المشروعات الاقل انتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الاكثر إنتاجية. ويبين ذلك قدر المكاسب التى تتم مقابل الخسائر التى تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية، وهى عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل (خليفة ،٢٠٠٦).

- **الإطار النظرى للعلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة: قانون أوكن (Okun's law):**

وصف أوكن كيف أثرت التغييرات في النسبة المئوية للنمو في معدل النمو الحقيقي على التغير في معدل البطالة بنقاط مئوية في فترة محددة مسبقًا في مقالته، استخدم (Okun 1962) بيانات الربع من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٠ لشرح العلاقة بين معدل البطالة (كمتغير تابع) والتغير في الناتج (كمتغير مستقل) في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي توصل من خلالها إلى العلاقة العكسية بين معدلات البطالة والناتج الحقيقي، فانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣% يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنسبة ١%. وأرجع أوكن ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي، حقق قانون أوكون العديد من المساهمات العلمية (Abdellah, 2018).

وبالتالي فإن الانحرافات في معدل البطالة عن مستواها متعلقة بالانحرافات في الناتج المحلي الإجمالي (Daly& Hobun, 2010).

وقد أقترح أوكن شكلين للعلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وهما:

نموذج الفجوة ويأخذ الشكل التالي:

$$1)\quad Y_t - Y^*_t = -\beta\,(U_t - U_t^*) + £$$

حيث (Y_t): الناتج المحلي الحقيقي. (Y^*_t): الناتج الممكن.

(U_t^*): معدل البطالة عند الناتج الممكن (المعدل الطبيعي للبطالة).

(U_t): معدل البطالة الفعلي.

نموذج الفروق يأخذ الشكل التالي:

$$2)\quad \Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + £$$

$$3)\quad \Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + £$$

فعند قياس أثر البطالة على النمو الاقتصادي فإننا نستخدم المعادلة (٢)، وعند قياس أثر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) على البطالة فيتم استخدام المعاالة (٣) (عبد الهادي، عبد الكريم، ٢٠١٧).

وأبرز القيود في قانون أوكون، أولاً: غالبًا ما يقتصر قانون Okun على تجميع متغيرات الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فقد أدى الركود الاقتصادي الحالي إلى نقاش جديد حول العلاقة بين تغيرات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة، ليس فقط من منظور الاقتصاد الكلي، ولكن أيضًا من منظور متعدد المناطق. يمكن العثور على مثال جيد لهذه المشكلة في أوروبا، حيث تمثل آفاق النمو غير المواتية مصدر قلق عميق فيما يتعلق بحالة العمالة في المستقبل على مستوى البلدان والمناطق. لذلك، فإن موثوقية معاملات Okun ليست فقط ذات أهمية قصوى لسياسة الاقتصاد الكلي، ولكن أيضًا للتوزيع الإقليمي لمعدلات البطالة في نظام مكاني مفتوح. وبالتالي، هناك ما يبرر التركيز الإقليمي على قانون أوكون. بالإضافة إلى ذلك، يميل النمو الاقتصادي إلى إظهار المزيد من التقلبات على المستوى الإقليمي أكثر من التقلبات الوطنية بسبب الترابط المكاني وانخفاض التنوع الاقتصادي للمناطق.

ثانياً: يستخدم قانون Okun التقليدي إطارًا اقتصاديًا قصير المدى يربط بين المكونات المؤقتة للإنتاج والبطالة. ومع ذلك، في ظل ظروف التباطؤ والعوامل ذات الصلة حيث يميل العمال المفصولون إلى مواجهة صعوبات في إعادة التوظيف بعد فترات البطالة الطويلة قد يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أعلى في معدلات البطالة بالنسبة إلى حالة زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Palombi, et al., 2015).

تشير بعض الأبحاث إلى أن قانون Okun قد يستمر فقط خلال فترات الانكماش في دورة العمل، وأنه خلال التوسعات (الرواج الاقتصادي) لا تتحقق هذه العلاقة (Meyer & Tasci, 2012).

قانون أوكن يوضح العلاقة بين التغيرات في البطالة والإنتاج وهو مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي من الناحية النظرية والتجريبية. من الناحية النظرية، فإن قانون أوكون هو الرابط بين منحنى العرض الكلي ومنحنى فيليبس. من الناحية التجريبية، يعد معامل Okun بمثابة قاعدة أساسية ومفيدة لصناع السياسة (Harris& Silverstone, 2001).

- **جدلية (نسبية) تأثير النمو الاقتصادى على البطالة:**

هذا الاختلاف فى طبيعة النمو الفعلى وأثره على البطالة هو الذى يجعل السياسات الاقتصادية فى الدول النامية تفشل فى الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة. فالنمو الاقتصادى تغير كمى يمكن أن يحدث فى اتجاهين أحدهما مرتبط بزيادة انتاجية العمل، والذى عادة لا يؤدى الى خلق فرص اضافية باعتباره ناتج عن تحسن الاداء الإنتاجى لدى العمال الموجودين اصلا، وهذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير فى نسب البطالة. والاتجاه الآخر مرتبط بخلق فرص عمل اضافية تؤدى الى تخفيض فى نسب البطالة، فالنمو المرتبط بزيادة الانتاجية لا يمكن ان يؤدى الى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس فى السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين فى نفس الوقت، هما زيادة الانتاجية وتخفيض نسبة البطالة. فارتفاع انتاجية العمل يؤدى الى زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد دون الحاجة الى توظيف ايدى عاملة جديدة، غير ان الزيادة الطبيعية فى عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

هذه التناقضات فى مجال تصور العلاقة بين النمو والبطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هى لتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟ وهل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو وانخفاض البطالة تعنى بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم وتلك الموجهة للقضاء على البطالة؟ ولعل القصور فى العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة واعتباران النمو مهما كانت طبيعته ومصدره يؤدى الى تخفيض البطالة، يشكل أكبر النقائص فى تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة. (معاوية وآخرون، ٢٠١٢).

ونلاحظ أنه على الرغم من تحقيق الاقتصاد المصرى معدلات مرتفعة فى التصنيع، وكذلك تبنى استراتيجيات تصنيع كثيفة رأس المال، إلا أنه يعانى من معدلات بطالة مرتفعة نظرا لتبنى سياسات انتاجية تعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال دون مراعاة الوفرة النسبية لعنصر العمل وتأهيله ودمجه فى العمل مما ساهم فى تزايد التناقض بين النمو الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة فى مصر (الباجورى،٢٠١١).

- **تطور العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة:**

هناك بعض الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد المصري خارجياً ومحلياً وأثرت على

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ١٩٩١ حدثت حرب الخليج بين العراق والكويت مما ترتيب عليها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من ٥.٦٧% عام ١٩٩٠ إلى ١.١٣% عام ١٩٩١. وفي عام ٢٠٠١ حدثت أحداث سبتمبر وأدت إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣.٥٤ عام ٢٠٠١ إلى ٢.٣٩% عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٨ ترتب على الأزمة المالية العالمية العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد العالمي وبالتالي في الاقتصاد المصري، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧.١٦% عام ٢٠٠٨ إلى ٤.٦٧% عام ٢٠٠٩. ومن أكبر الصدمات على المستوى المحلي ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ والتي ترتب عليها انخفاض كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥.١٥% عام ٢٠١٠ إلى ١.٧٦% عام ٢٠١١.

اتجهت مصر في عام ٢٠١٦ إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لدفع عجلة النمو الاقتصادي، فقد اتجه البنك المركزي عام ٢٠١٦ إلى عمل مبادرة تهدف إلى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واسهمت هذه المبادرة بشكل كبير في خفض معدلات البطالة حيث انخفضت من ١٢.٤% عام ٢٠١٦ إلى ١٢.١% عام ٢٠١٧ إلى ١١.٤% عام ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء-" مصر في أرقام" – القاهرة – مارس – ٢٠١٨).

وبالنظر إلى تطورات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام السابقة نجد زيادة كبيرة في معدلات النمو حيث ارتفعت من ٤.٢% عام ٢٠١٧ إلى ٥.٣% عام ٢٠١٨، وبمتوسط ٣.٥% خلال السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠١٦. وكذلك زاد معدل النمو الاقتصادي واستمر في الارتفاع في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٩ حيث بلغ ٥.٤% مقابل ٥.٢% في الفترة ذاتها في السنة المالية السابقة.

لم ينعكس الانتعاش الحالي في النمو الاقتصادي بشكل عام على مؤشرات سوق العمل فعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بحلول الربع الثالث من السنة المالية ٢٠١٩ إلى ٨.١%، مقابل ١١.٧٧% قبل بدء الإصلاحات في بداية السنة المالية ٢٠١٧ ويعد هذا المعدل (٨.١%) أدنى معدل للبطالة منذ عام ٢٠١١. ولكن بالنظر إلى معدلات التشغيل نجد أنها انخفضت إلى ٣٨.٥% من إجمالي السكان في سن العمل (١٥-٦٤)، وذلك مقارنة بمعدلات التشغيل في بداية السنة المالية ٢٠١٧ حيث كانت ٤٠.٤%، وكذلك لم تزيد نسبة المشاركة في قوة العمل (الإجمالي كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٤))، حيث كانت في السنة المالية ٢٠١٧ بنسبة ٥١.١ واستمرت تقريباً بنفس النسبة في السنوات المالية ٢٠١٨، ٢٠١٩ حيث كانت النسبة ٥١.٢

(World Bank, World Development Indicator, 2019). وترجع بعض التحديات المتعلقة بسوق العمل إلى ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين والشباب والنساء، ففي الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٩ كانت نسبة المتعطلين ممن يحملون شهادة جامعية ٤٤.٦%، ومن الفئة العمرية ١٥-٢٩ كانت ٧٨.٧%، والبطالة بين الإناث نسبتها ١٦.٧%.

المبحث الثالث: تقدير النموذج الخاص بالعلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل البطالة.

تعد صياغة النموذج القياسى من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات الى يجب ان يشتمل عليها النموذج، وتلعب النماذج القياسية دوراً هاماً فى اختبار النظريات الاقتصادية من خلال تفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

أولا: توصيف النموذج.

من استعراض الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية يمكن صياغة النموذج القياسى للدراسة كما يلى:

$$U_t = \beta_0 - \beta_1 Y_t + e_t$$

حيث أن:

U_t: يعبر عن معدل البطالة (المتغير التابع).

Y_t: يعبر عن معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (المتغير المستقل).

t: الزمن، **β_0 و β_1** تعبر عن معلمات النموذج ، **e_t** تعبر عن المتغير العشوائى (بواقى السلسلة).

ويغطى النموذج الفترة الزمنية من ١٩٨٠-٢٠١٨ ويرجع اختيار هذه الفترة لأنها شهدت عدداً من الازمات الاقتصادية الخارجية والمحلية، والتى تعرض لها الاقتصاد المصرى، الامر الذى انعكس بشكل واضح على مستوى الاداء الاقتصادى بصفة عامة وسوق العمل بصفة خاصة. وتم الحصول على البيانات السنوية من منشورات البنك الدولى (World Bank, World Development Indicator, 2019). والبنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

خطوات تقدير النموذج:

أولا: قياس طبيعة وقوة العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة.

تم استخدام برنامج SPSS وبرنامج E-Veiws لحساب معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٨) **وكانت النتيجة كالتالى:**

Correlations جدول (١)

		Y	U
Y	Pearson Correlation	1	-.873**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	39	39
U	Pearson Correlation	-.873**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من الجدول السابق وجد ان معامل الارتباط بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة سالب، اى ان هناك علاقة عكسية وقوية بينهما، حيث ان قيمة معامل الارتباط(0.873) وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة.

يتطلب اختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة الخطوات التالية:

أولاً: فحص سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة الابطاء الزمنى للمتغيرات محل الدراسة:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهما للتأكد من سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة قبل اجراء اختبار العلاقة السببية من خلال اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية.

١- اختبار استقرارية البيانات من خلال جذر الوحدة Unit Roots Test وتحديد رتبة التكامل.

تتمثل المرحلة الاولى فى تحليل السلاسل الزمنية فى اختبار مدى استقرار متغيرات السلسلة وذلك تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف Spurious regression او مشكلة الارتباط الزائف Spurious correlation وسوف يتم استخدام جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة و لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد الدراسة على اختبار ديكى –فوللر (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (اى عدم استقرار السلاسل الزمنية): **H_0: X has a unit root.**

- **تحديد درجة الابطاء (التأخير) للسلاسل الزمنية:**

يتم تحديد درجة الابطاء (التأخيرP) اعتمادا على معيار Schwarz information criterion (SC)

أ- تحديد فترة الابطاء للمتغير المستقل (Y):

VAR Lag Order Selection Criteria
VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variablesY
Exogenous variables: C
Date: 12/17/19 Time: 00:57
Sample: 1980 2018
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-53.45426	NA	2.503316	3.755466	3.802614	3.770232
1	-50.60637	5.302958	2.204207	3.628026	3.722322	3.657558
2	-50.40572	0.359784	2.330351	3.683153	3.824598	3.727452
3	-47.12253	5.660671	1.992887	3.525692	3.714284*	3.584757
4	-46.60566	0.855507	2.063933	3.559011	3.794752	3.632842

* indicates lag order selected by the criterion (each test at 5% level)

طبقا لمعيار Schwarz (SC) فإن فترة الابطاء لمتغير معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ثلاثة.

ب- تحديد فترة الابطاء للمتغير التابع (U):

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: U
Exogenous variables: C
Date: 12/17/19 Time: 01:03
Sample: 1980 2018
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-55.12532	NA	2.809093	3.870711	3.917860	3.885478
1	-40.61765	27.01426*	1.106820	2.939149	3.033445	2.968681
2	-39.31032	2.344185	1.084175	2.917953	3.059398	2.962252
3	-37.09051	3.827261	0.997723*	2.833828*	3.022421*	2.892893*
4	-36.68719	0.667557	1.041416	2.874979	3.110720	2.948810

(each test at 5% level) * indicates lag order selected by the criterion

طبقا لمعيار Schwarz (SC) فإن فترة الابطاء لمتغير معدل البطالة ثلاثة.

- **اختبار Augmented Dickey–Fuller لمتغير معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (Y) فى حالة وجود تقاطع.**

Null Hypothesis: GDPGROWTH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.010184	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **اختبار Augmented Dickey–Fuller لمتغير معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (Y) فى حالة وجود تقاطع واتجاه.**

Null Hypothesis: GDPGROWTH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.976313	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **اختبار Augmented Dickey–Fuller لمتغير معدل البطالة (U) فى حالة وجود تقاطع.**

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.853077	0.3501
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- **اختبار Augmented Dickey–Fuller لمتغير معدل البطالة (U) فى حالة وجود تقاطع واتجاه.**

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.536674	0.0504
Test critical values:	1% level	-4.234972	
	5% level	-3.540328	
	10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

جدول (٢) اختبار جذر الوحدة لفحص مدى استقرار متغيرات النموذج عبر الزمن(ADF)

الاستقرار	First Different الفرق الأول		Level المستوى		المتغيرات
	Prob.	t-static	Prob.	t-static	
I (0)	-	-	0.0002	-5.010184	Y
I (0)	-	-	0.0490	-3.536674	U

اشارت نتائج اختبار اختبار ديكى –فوللر Augmented Dickey–Fuller test (ADF) الواردة فى الجدول رقم (٢) الى ان المتغيرات مستقرة عند مستوياتها (Levels) عند مستوى معنوية اقل من ٥%، ولما كانت المتغيرات مستقرة عند مستوياتها فهذا يعنى انها متكاملة (co–integration) من الدرجة I (0)

- **اختبار جرانجر للسببية (Granger Causality test).**

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، ولتحديد اتجاه العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة، تم الاعتماد على اختبار السببية لجرانجر وان أفضل علاقات سببية يمكن ان تتحقق فى التباطؤ الزمنى الثانى.

ويأخذ فرض العدم الصورة التالية:

H_0 :B=0 "Y does not Granger CauseU"

ويتم قبول الفرض العدم الذى يشير الى انه ليس هناك علاقة سببية فى حالة F المحسوبة أقل من F الجدولية او قيمة "prob" أكبر من ٠,٠٥

جدول (٣) اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/17/19 Time: 01:23
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
U does not Granger Cause Y	37	2.16830	0.1309
Y does not Granger Cause U		3.03320	0.0410

ويوضح الجدول (٣) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة حيث يشير الى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الى معدل البطالة، أى أن التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الاجمالى تفسر التغيرات التى تحدث فى البطالة، حيث تم رفض

الفرض العدم لان قيمة prob=0.0410. وتم قبول الفرض القائل بأن التغيرات فى البطالة لا تفسر التغيرات التى تحدث فى الناتج المحلى الاجمالى، حيث قيمة prob=0.1309. نستنتج من ذلك وجود علاقة ذات اتجاه واحد من الناتج المحلى الاجمالى الى البطالة وليس العكس.

- **اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test).**

لإثبات وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرين الدراسة، اعتمدت الدراسة على اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، لكونه يستطيع ان يحدد عند درجة معنوية معينة عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات بطريقة (Maximum Likelihood)، وذلك بالاعتماد على اختبارين هما: اختبار الاثر (Trace Test) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Max Eigenvalue). وبتطبيق منهجية جوهانسن على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي ومعدل البطالة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وبمستوى معنوية ٥%. الامر الذى يؤكد وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين متغيرى الدراسة كما هو موضح بجدول (٤).

جدول(٤)

Dependent Variable: U
Method: Least Squares
Date: 12/17/19 Time: 14:57
Sample: 1980 2018
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.15762	0.836190	14.53930	0.0000
Y	-0.637126	0.163796	-3.889743	0.0004

R-squared	0.7610431	Mean dependent var	9.156410
Adjusted R-squared	0.271055	S.D. dependent var	2.357651
S.E. of regression	2.012922	Akaike info criterion	4.286973
Sum squared resid	149.9187	Schwarz criterion	4.372284
Log likelihood	-81.59597	Hannan-Quinn criter.	4.317581
F-statistic	15.13010	Durbin-Watson stat	0.530238
Prob(F-statistic)	0.000403		

وبناء على ما سبق فإن معادلة التكامل المشترك التى تمثل العلاقة بين متغيرات محل الدراسة تأخذ الشكل التالى:

$$e+U = 12.157 - 0.637* Y$$
$$(14.539) \qquad (-3.889)$$
$$N = 39 \qquad R^2 = 76\%$$

تشير المعادلة المقدرة على معنوية العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والبطالة عند مستوى ٥% وانها عكسية ويستدل على ذلك من ان زيادة النمو الاقتصادى ١% يؤدى الى حدوث انخفاض فى البطالة بنسبة ٠,٦٤% واذا كان النمو الاقتصادى منعدم فان البطالة تساوى ١٢,١٥٧

ومن المعادلة المقدرة نجد أن:

١-ان هناك متغير مستقل ذو معنوية وفقا لنتائج تشغيل برنامج Eviews 10 بالإضافة الى معنوية المقدار الثابت c.

٢-تتفق النتائج الاحصائية المقدرة للمعادلة السابقة مع فرضيات الدراسة والنظرية الاقتصادية حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والبطالة.

نتائج الدراسة:

١- على مستوى التحليل النظرى تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة فى قانون اوكن بأنها سالبة، مستقرة، تبادلية، تحدث فى الاجل القصير.

٢- ان الدراسات التطبيقية السابقة بخصوص قانون اوكن قد توصلت الى حقيقة هامة، ان قيمة واشارة معلمة اوكن تختلف من دولة الى اخرى ومن مدة زمنية الى أخرى.

٣- على المستوى التطبيقى، تشير نتائج الدراسة ان العلاقة بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والبطالة سالبة وكذلك دلت نتائج معامل التحديد R^2= 76% على وجود عوامل اخرى من غير النمو تؤثر على التغير فى البطالة وتشكل نسبة الباقية R^2= 24%.

٤- يتضح من اختبار قوة ونوع العلاقة بين المتغيرين باستخدام معامل الارتباط، ان العلاقة بين المتغيرين عكسية وقوية بينهما، حيث ان قيمة معامل الارتباط = ٠.٨٧٣ حيث قيمة معامل الارتباط تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة.

٥- بينت الدراسة ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة عند مستوياتها (Levels)، ومن ثم فهى متكاملة (co-integration) من الدرجة (0) I.

٦- يشير اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الى وجود متجه تكامل مشترك واحد مما يعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

٧- أظهر اختبار السببية لجرانجر، وجود علاقة أحادية الاتجاه بين بين نمو الناتج المحلى الاجمالى والبطالة. تتجه من الناتج الى البطالة وليس العكس.

التوصيات:

١- أن المشكلة البطالة هيكلية أكثر منها دورية، وأن البطالة لا يمكن علاجها بمجرد وجود سياسة مالية ونقدية توسعية. يجب على الحكومات أن تضمن، في نفس الوقت، أن الاستثمارات الجديدة في إنتاج البلد تستخدم بكفاءة لتشغيل أكبر قدر من العمالة. ويعني ذلك أنه يتعين على الحكومة المصرية زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة على خفض معدل البطالة.

٢- اتخاذ اجراءات تهدف الى رفع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى من خلال تحفيز الطلب الكلى بزيادة مستويات الانفاق الاستثمارى الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية بهدف استيعاب العاطلين عن العمل.

٣- تخطيط التعليم وفقا لاحتياجات سوق العمل، حيث ان سوء التخطيط فى هذا الجانب جعل بعض التخصصات تعانى من فائض فى عرض القوة العاملة، بينما تعانى تخصصات أخرى من عجز كبير. لذا أصبح ارتباط الانشطة التعليمية والبحثية ببرامج التنمية والانتاج ضعيفا. وبالتالى يلزم اعادة النظر فى سياسات التعليم بالشكل الذى يخفض من حدة البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة وترشيد الانفاق الحكومى على تخصصات غير مطلوبة.

٤- زيادة الاهتمام برمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى يمكنها ان تحدث تغييرات ايجابية وان تساعد على خلق فرص عمل جديدة.

٥- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وهى احدى أهم المجالات اليوم لاستيعاب اعداد كبيرة من العمالة، وهو ما يتطلب تقديم العون والمساندة المادية والادارية والقانونية والتسويقية لها.

الأبحاث المستقبلية المقترحة:

بالرغم من المساهمة البسيطة التى قدمت فى هذه الدراسة والنتائج التى تم التوصل اليها فإن هناك حاجة الى المزيد البحث فى هذه العلاقة لما لها من أهمية فى جانبها التطبيقى فى صياغة السياسات المرجوة لعلاج مشكلة البطالة، من خلال إدخال متغيرات جديدة مثل أثر الاستثمار الاجنبى والنمو السكانى على العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

المراجع باللغة العربية:

١- الحارونى، محمد السيد (٢٠١٨) " **العلاقة السببية بين معدل تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر ونمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدل البطالة فى مصر** " مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، المجلد ١٩، العدد ٤.

٢- المحميمد، احمد (٢٠٠٧) " **تقدير معدل البطالة فى المملكة العربية السعودية ١٩٨٦-٢٠٠٥م: قانون اوكن Law okuns**" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، العدد الاول

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – " **مصر في أرقام**" – القاهرة– مارس– ٢٠١٨.

٤- الباجورى، خالد (٢٠١١) " **أثر النمو على البطالة فى الاقتصاد المصرى** " مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الوادى

٥- أدريوش، دحمانى (٢٠١٣) " **النمو الاقتصادى والبطالة فى الجزائر: دراسة قياسية** " مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الانسانية، مجلد ٢٧، العدد ٦

٦- بن جدو، سامى & لهبيبات، احمد (٢٠١٧) " **أثر النمو الاقتصادى على البطالة فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤) اختبار للعلاقة فى اطار التكامل المشترك ونماذج "ARDL** مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة ٢- العدد ١٦

٧- بهدى، عيسى & جلال، شيخ العيد(٢٠١٢) " **قياس أثر النمو الاقتصادى على معدلات البطالة فى الاراضى الفلسطينة للفترة ١٩٩٦-٢٠١١** " مجلة الباحث، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١١

٨- جبار، طالب & جراج، نعيم (٢٠١٨) "**تقدير قانون اوكن فى الاقتصاد الامريكى ١٩٩٥-٢٠١٤**"مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ١٢، العدد ٤٨

٩- حسين، معاوية & سيد احمد، هناء (٢٠١٢) "**الاثر الاقتصادى للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية** "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون

١٠-خليفة، محمد ناجى (٢٠٠٦) "**البطالة والنمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية** " مؤتمر التوجهات الاستراتيجية للتعليم الجامعى وتحديات سوق العمل، اكاديمية السادات للعلوم الادارية، القاهرة.

١١- دحمانى، رضا & مراد زايد (٢٠١٨) "**جدلية البطالة والنمو الاقتصادى حسب قانون اوكن لواقع الاقتصاد الجزائرى: دراسة تحليلية وقياسية للفترة ١٩٩١-٢٠١٥**" مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهر محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد ٤، العدد٣.

١٢- رابح، بلعباس & سالم، ياسين (٢٠١٧) " **دراسة قياسية لعلاقة البطالة بالنمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥**" مجلة دفاتر اقتصادية – جامعة عاشور زيان الجلفة – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، ملد ٨، العدد١٤.

١٣- عبد الهادي، مداح، عبد الكريم، البشير، (٢٠١٧). " **دراسة قياسية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة حالة الجزائر ١٩٨١-٢٠١٤**". مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، عدد١٢، ص ٦٧-٧٩.

١٤- ١٤-شهيناز، طالب & البشير، لبيق (٢٠١٦) " **أثر النمو الاقتصادى على البطالة فى الاقتصادى الاردنى خلال (١٩٩٠-٢٠١٢)**" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقى، العدد السادس.

١٥- صباح، زروخى، عبد الحميد، برحومة (٢٠١٤) " **دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣ باستخدام التكامل المشترك** " ابحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد الخامس عشر.

١٦- كحلاوى، (٢٠١٠) " **العلاقة مابين البطالة والنمو الاقتصادى** " مجلة تونس الاقتصادية، العدد٣.

١٧- مراد، عبد القادر، مصطفي، عبد اللطيف (٢٠١٦). "**اختبار صلاحية قانون أوكن في دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس)**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، مجلد٧، عدد١٣، ص ١-١١.

١٨- مجلخ، سليم (٢٠١٦) " **محددات البطالة فى الجزائر: دراسة تطبيقية** " مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٢.

١٩- محمد، عبد الكريم & محسن، زهير (٢٠١٤) " **قياس العلاقة بين النمو الاقتصادى والبطالة فى العراق باستخدام قانون اوكن للمدة ١٩٧٠-٢٠١٠**" مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٩٨.

٢٠-نجاة، سليم (٢٠١٥) "**أثر معدلات النمو الاقتصادى على معدلات البطالة فى الجزائر: دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤)**" مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية -٢٩ (٢)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

٢١-وردة، عويسى (٢٠١٤) " **البطالة واتجاهات النمو الاقتصادى والاستثمار العمومى واسعر النفط: حالة الجزائر** " مجلة التواصل فى العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، العدد ٣٩.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdellah K. Y., (2018**), "The Relationship between Unemployment and Output in Algeria (1989-2016) "**, Journal of Economic Sciences Institute (Journal of Economic, management and Trade Sciences)**,** Vol 21-Num02-2018.

2- Daly M.& Hobun B., (2010), **"Okun's Law and the Unemployment Surprise of 2009**", FRBSF ECONOMIC LETTER**,** 2010- 07

3- Harris R&. Silverstone B., (2001), **"Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison",** Economics Bulletin, Vol. 5, No. 2, pp.1−13, .http://www.economicsbulletin.com/2001/volume5/EB−01E00001A.pdf

4- Hutengs O. & Stadtmann G., (2012), **"Age effects in the Okun's law within the eurozone**", German Institute for Economic Research (DIW Berlin), No. 1243, PP. 1- 8. http://www.diw.de/discussionpapers.

5- Khalip S. A., Soufan T.& Shihab R. A., (2014), **"The Relationship between Unemployment and Economic Growth Rate in Arab Country",**Journal of Economics and Sustainable Development, vol. 5, no. 9, pp. 56- 60

6- Kreishan F. M., (2011), **"Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis"**, Journal of Social Sciences, vol. 7, no. 2, pp. 228-231.

7- Meyer B. & Tasci M., (2012), **"An Unstable Okun's Law, Not the Best Rule of Thumb**", Economic Commentary**,** 2012- 08.

8- Mojica M. A.& Tatlonghari M. V., (2017), "**The relationship between output growth and unemployment in the Philippines economy (1990-2014): An empirical analysis of variants of Okun's Law**", Journal of Emerging Economies and Islamic Research, Vol. 5, No. 1, PP. 49- 68,.

9- Nikolli, E., (2014), **"Economic growth and unemployment rate. Case of Albania**", European Journal of Social Sciences Education and Research, vol, 1. Issue, 1, pp. 217- 227.

10- Noor Z. M., Nor N. M.& Ghani J. A., (2007), **"The Relationship between Output and Unemployment in Malaysia: Does Okun's Law exist?",**Journal of Economics and Mangement,vol. 1, no. 3, pp. 337-344**,**

11- Ozel H. A., Sezgin F. H.& Topkaya O., (2013**), "Investigation of Economic Growth and Unemployment Relationship for G7 Countries Using Panel Regression Analysis"**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 6, PP. 163-171,www.ijbssnet.com.

12- Palombi S., Perman R. & Tavéra C., (2015), **"Reglonal Growth and Unemployment the Mediumrun Asymmetric Cointegrated Okun's Law for U.K. regions ",** Applied Economics, vol.47, no. 57, pp. 6228-6238.

13- Sadiku M., Ibraimi A. & Sadiku L., (2015), **"Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia"**, Procedia Economics and Finance, vol.19, PP. 69 – 81,.

14- Soylu O. B., Cakmak I. & Okur F., (2018**), "Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries**", Journal of International Studies**,** vol, 11. No, 1. Pp. 93-107.

15- Tiryaki A. & Ozkan H. N., (2011), **"Economic Activity and Unemployment Dynamics in Turkey",** Anadolu University 2nd International Economics Congress, EconAnadolu, vol. 6, no. 2, PP.173-184.

16- World Bank, World Development Indicator, 2019.

17- Zagler M., (2003), **"A Vector Error Correction Model of Economic Growth and Unemployment in Major European Countries and an Analysis of OKUN'S Law**", Applied Econometrics and International Development. Aeeade**.** Vol. 3, no.3, pp. 93- 118.